رقم الصادر: ۲۹۲۵۷ تاريخ الصادر: ۲۲۲۲۰/۱۶۲۸

المرفقات:



المناف ال



- ﴿ بَرَقَتَ مَ ﴾ -

الأولف الملكية .

ـ تعميم ـ

صاحب السمو الملكسي ولسي العهد نائسب رئيس مجلس الدوزراء وزير الداخلية نائسب خة لكسل وزارة ومصلحة حكوميسة وعلى كل جهة إبلاغ الجهات التابعة لها أو المرتبطة بها

السلام عليكم ورحمة الله ويركاته:

اطلعنا على كتاب الأمانة العامة لمجلس الوزراء رقم ١٢٩٨ بتاريخ ١٤٣٧/٩/١ مـ ١٤٣٧/٩/١ بتاريخ ١٤٣٧/٩/١ مـ ١٤٣٨/٦/١ بتاريخ ١٤٣٧/٩/١ مـ الموافقة على امتثناء (الشركة الوطنية لخدمات كفاءة الطاقة) من تطبيق أحكام نظام المنافسات والمشتريات الحكومية فيما يتعلق بتعاملاتها مع الجهات الحكومية. وما تم إيضاحه من أن هيئة الخبراء بمجلس الوزراء درست الموضوع بمشاركة الجهات ذوات العلاقة، وأعد المجتمعون المحضر رقم (٥٤٠) بتاريخ ١٤٣٨/٥/٨ هـ الذي رأوا فيه مناسبة إلزام جميع الأجهزة الحكومية بالقيام بإعادة تأهيل مبانيها ومرافقها من خلال التعاقد حصرياً مع الشركة الوطنية لخدمات كفاءة الطاقة، وفقاً لما يأتي:

١ - أن يكون التعاقد مع الشركة لتنفيذ ما يلي:

(أ) إعادة تأهيل المباني والمرافق العامة الأجل ترشيد استهلاك الطاقة.

(ب) الإشراف على أعمال تشغيل وصيانة المباني التي تم تأميلها للمحافظة على

استمرار ترشيد الطاقة وكفاءتها.

٢- أن يتم توقيع اتفاقية إطارية بين (وزارة المالية، والمركز السعودي لكفاءة الطاقة، والشركة الوطنية لخدمات كفاءة الطاقة) والجهات ذوات العلاقة توضيح - بشكل خاص - حقوق وواجبات كل منهم، على أن تتضمن الاتفاقية ما يتعلق باعتماد خطط المشاريع والتنفيذ والإشراف والمتابعة وآلية المحاسبة والمراجعة للمستندات والصرف والتسوية.

٣- أن يكون التعاقد مع الشركة مباشرة دون التقيد بالأحكام الواردة في نظام المنافسات والمشتريات الحكومية الصادر بالمرسوم الملكي رقيم (م/٥٥) بتاريخ

الكيكان المخلكين

رقم الصادر: ۲۹۲۵۷ تاريخ الصادر: ١٤٣٨٠٠١٨

المرففات:



بينمالله التحمر التحمير





﴿ برقت ا

٤- أن يتم تقويم أعمال الشركة - بعد مضي خمس سنوات من بدئها في أعمالها - من قبل (وزارة المالية، والمركز السعودي لكفاءة الطاقة، وصندوق الاستثمارات العامة) ويناء على نتيجة التقويم ينظر في تمديد التعاقد معها.

وقد دُرس هذا الموضوع في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، واتخذ بشأنه التوصية رقم (١٠٠-٥٥/١٨/٥) بتاريخ ٢٦/٥/٢٦ هـ المتضمنة مناسبة التوصيات التي انتهى إليها المجتمعون في محضر هيئة الخبراء المشار إليه، ورأت اللجنة العامة لمجلس الوزراء بتوصيتها رقم (٢٤٤١) الموافقة على ذلك.

ولموافقتنا على ذلك؛ اعتمدوا إكمال اللازم بموجبه.

سلمان بن عبدالعزيز آل سعود



الديكات المخلككي

المركز الوطني للوثائق و المحقوظات

رقم القيد: ٢٦٢

تاريخ القيد: ٢٩/٢٦/٨٣٤١ المرفقيات:

جهة الإحالة: الإدارة العامة لاستقبال

نظيم الوثائق

